صاحب الجلالة يوجه خطاباً إلى الشعب المغربي بمناسبة التعديل المقترح للفصل 21 من الدستور

فاس — وجه صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني من القصر الملكي خطاباً إلى الشعب المغربي بمناسبة التعديل المقترح للفصل 21 من الدستور والمتعلق بسن الرشد للملك وبمجلس الوصاية.

وفيما يلي نص الخطاب الملكي :

الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه

شعبي العزيز :

خطابنا إليك شعبي العزيز لا يتّجه إلى فئة منك دون فئة، ولا يتناول شأنا من تلك الشؤون التي نتحدث إليك فيها تارة بعد أخرى، وإنما هو خطاب نوجهه إلى جميع أفرادك، لأنهم يؤلفون أسرتنا الكبيرة التي لا نرى ابرام أمر ذي بال دون مشورتها واستطلاع رأيها، ولأن موضوع الحديث إليك اليوم سيسترعي اهتمامك الكبير كما استرعى اهتمامنا البالغ لاتصاله المباشر بأحكام ومقتضيات دستورية.

لقد أطلنا النظر في كل مادة من مواد دستورنا الحالي قبل عرضه عليك وموافقتك على مضمونه ومحتواه، ثم أخذنا بعد ذلك نراقب سير المؤسسات الدستورية ونوالي العناية بمختلف أطوار الديمقراطية وخطاها، في كل مستوى وعلى كل صعيد، وطفقنا إلى هذا نمعن النظر في فصول تاريخنا المديد، ونكثر التصفح والمطالعة لمتعدد أحوالنا الجارية في مجاري الأحقاب والعصور، وكان من آثار استرسال التأمل واستعراض الأحداث والدأب على رعاية شؤونك أن استخلصنا العبر وانتهينا إلى الاقتناع بأن صيانة مصالح الوطن العليا رهينة بمراعاة ما يقوم عليه تاريخنا من أصول وقواعد ثابتة.

وهكذا استقر رأينا على أن نتناول في مرحلة أولى فصلا من فصول دستورنا بتعديل لا يخلو من مرونة، ولا يبتعد بمحتواه الجديد عن تلك القواعد والأصول.

ويتعلق الأمر بالفصل الواحد والعشرين الذي يحدد — كما تعلمون — بلوغ الملك سن الرشد في نهاية السنة الثامنة عشرة، ويخول لمجلس وصاية قبل بلوغ الملك هذا السن ممارسة اختصاصات العرش وحقوقه الدستورية، وينص علاوة على ذلك على رئاسة مجلس الوصاية وعدد أعضاء هذا المجلس.

أما المراجعة التي نريدها اعتباراً لما سلف فانها ترمي :

أولا : إلى ان الملك يبلغ سن الرشد في نهاية السنة السادسة عشرة من عمره.

ثانيا : إلى ان مجلس الوصاية يتألف من الرئيس الأول للمجلس الأعلى، ورئيس مجلس النواب، ورئيس المجلس العلمي لمدينتي الرباط وسلا، وعشر شخصيات يعينهم الملك بمحض اختياره.

ثالثا : إلى أن مجلس الوصاية يقتصر — عند بلوغ الملك سن الرشد، أي السادسة عشرة من عمره — على العمل كهيأة استشارية بجانب الملك إلى أن يدرك تمام السنة العشرين من عمره.

رابعا : إلى أن يزاول الرئيس الأول للمجلس الأعلى رئاسة مجلس الوصاية.

شعبي العزيز.

إننا نريد من اسنادنا رئاسة مجلس الوصاية إلى الرئيس الأول للمجلس الأعلى بدلا — كما يقول الدستور الذي نريد تعديله في فصله — من أقرب الأقرباء إلى الملك من جهة الذكور وأكبرهم سنا، إننا نريد أن نبلغ الأغراض التالية :

أولا : تجريد مؤسسة المجلس من الطابع الشخصي وطبعها على عكس ذلك بالطابع الموضوعي الخليق بأن يكسبها الفاعلية القصوى.

ثانيا : جعلها في مأمن من الحوادث المحتملة باستمرار، اذا ظلت مرتبطة بمصير شخص واحد بذاته معين تعييناً مسبقاً.

ثالثا : توسيع نطاق الديمقراطية وكيف ؟ وذلك باختيار مواطن لرئاسة مجلس الوصاية يمارس احدى المهام الكبرى للدولة ولا يخضع في هذا الاختيار لأي اعتبار يمت بصلة إلى انتماءاته الاجتماعية أو العائلية.

رابعا : وبصورة أقوى، ابراز الصلات الوثيقة التي تربط الملكية كمؤسسة بسائر المجموعة الوطنية.

وهنا يوجب علينا الانصاف اننا قد تناقشنا في هذا الموضوع مع أخينا صاحب السمو الملكي الأمير مولاي عبد الله وبالأخص حينما أجريت له عمليتان جراحيتان، وكل منا وضع أصبعه على نقطة الضعف في الدستور القديم.

فانني أريد بهذه الكلمة أن أزيل من الطريق كل تعليق خاطيء، أو كل حديث مزيف، فكلانا ينتمي إلى مدرسة المؤدب الأعلى والأسمى محمد الخامس طيب الله ثراه، وكلانا تعلم منه أن ينظر إلى المستقبل بتجرد، وأن يتحمل التضحية في كل وقت وحين.

شعبي العزيز :

هذا هو التعديل الذي نريد إدخاله على الفصل الواحد والعشرين من الدستور فاذا وافقت عليه عن طريق الاستفتاء عرضنا عليك في مرحلة ثانية ما نرى ضرورة مراجعته.

إن دستور المملكة هو القانون الأسمى للدولة، وهو الاطار الذي لا يجوز أن تخرج عن نطاقه القوانين التي تعبر عن ارادة الأمة، وتنظم علاقات الدولة بالأفراد وعلاقات الأفراد بعضهم ببعض، ولكن الدستور، وإن اتسم بهذه السمة، وامتاز بهذه الميزة جار على سنة النشوء والارتقاء، قابل للتبديل والتغيير متى ظهرت الحاجة الماسة إلى تعديله وتطويره، ودعت المصلحة إلى جعله أكثر ملاءمة لما لنا من أصول تاريخية قارة، أو لما يطرأ على الأحوال من تحول، ويجد من جديد في المجتمع، بالنظر إليه وحده، أو باعتبار صلاته بغيره من المجتمعات.

وعهدك بنا شعبي العزيز، أن لا نسارع إلى اتخاذ المبادرات، ولا نبادر إلى انفاذ التوجيهات إلا بعد استعمال الروية والتفكير، والمفاضلة بين قرار وقرار.

ولئن عرضنا عليك فيما سلف، ما نبتغيه في هذه المرحلة من مراجعة فما ذلك الا لأنه صح لدينا بعد



النظر الفاحص المستقرىء أن التعديل الذي نقصد إليه يرتبط أوثق ارتباط بالرعاية التي نسأل الله أن يوفقنا بعونه لاضفائها شاملة متصلة على كل شأن من شؤون حياتك.

ولنا اليقين الراسخ، بأن ارادتنا في مجال المراجعة، وفي غيره من المجالات سيكتب الله لها أن تلتقي دائما بارادتك.

فالمنتظر منك أن تصوت بنعم وباقتناع وبايمان، لأن هذه المراجعة ليست مراجعة دستورية فحسب، ولكنها هي في الحقيقة دليل آخر على أن ما يربط بينك وبيننا ليس هو الا وشائج قربى، تلك الوشائج وتلك الصلات التي تجمع بين الأب وأسرته الكبرى.

والله ولي التوفيق والتسديد، وهو المستعان على ما نريد وتريد.

والسلام عليكم ورحمة الله.

الثلاثاء 27 جمادى الثانية 1400 — 13 مايو 1980